(فيصل كنعان) احتوت العناصر التالية : اولا ، لن تكون للانتخابات البلدية اية آثار سياسية . ثانيا ، مهما اشتدت حملة الحكم في الاردن ضد الانتخابات فانه لن يستطيع ايقافها او حتى عرقلتها ، اذ أن معارضة الحكم الاردني لها سوف تزيد عدد الراغبين في المشاركة فيها . ثالثا ، سوف تخف الصلة مع الضفة الغربية اذا استمر الحكم في معارضته . رابعا ، وكذلك فانه في حالة الرفض ، فسوف تعين سلطات الاحتلال ضباطا اسرائيليين يمارسون مهمات رؤساء البلدية ويوقعون المعاملات التي كان الحكم الاردني يعتمدها (لان رؤساء البلديات كانوا موظفين عنده) . وفي هذه الحالة تنشأ معضلة باعتماد التواقيع او عدم اعتمادها .

ـ جرت اتصالات مباشرة بين الحكم الاردني والحكومة الاسرائيلية (كان عنوانها انور نسيبه ، الذي اوضحت الصحف منذ فترة قريبة حقيقة الدور الذي قام به بين الحكومتين ، وحول اجتماعاته بجولدا مائير وكبار المسؤولين الاسرائيليين والاردنيين) . وتشير كافة الدلائل الى ان صفقة ما قد تمت بين الحكم الهاشمي واسرائيل ، ومن المرجح ان الصفقة شملت قضايا اوسع من موضوع الانتخابات البلدية .

حول تطور الموقف الاردني كتب ايلي أيال في معاريف (١٩٧٢/٢/١١) « .. ان الملك حسين يخشى من أن يقوم بالمنع ثم يقوم سكان الضفة رغما عن كل هذا بالتصويت . وفي حالة كهذه سوف تنهار كل دعامته بشأن الاسرة الواحدة ، المتحدة ، والمتضامنة على ضفتي النهر ، اذن ، فمن الاحسن له أن يوافق صامتا عن أن يواجه الرفض الواضح من الفلسطينيين في الضفة » . وكذلك كتب عمير شبيرا في « عال همشمار » (٧٢/٢/١١) مفسرا موقف الاردن على أساس عدم رغبة حكومة الاردن في اتخاذ موقف مشابه لموقف منظمات المقاومة والتماثل معها في هذه الامور ، بالاضافة الى عدم مقدرة الخزانة الملكية على تمويل عناصر المعارضة عن طريق اقناع السكان بعدم الاشتراك في الانتخابات من ناحية ، وضمان انتخاب عناصر موالية للاردن من ناحية أخرى .

٣ ـ **تطور الموقف الفلسطيني في الداخل** : تحكمت في موقف القوى الفلسطينية في الضفة الغربية منذ بدء الاعلان عن الانتخابات جملة عوامل ، ربما يكون التركيز على أبرزها مساعدا على فهم حقيقة تطور الموقف هناك . وكذلك فان تحديد القوى والعناصر التي تقف وراء تشكلها يساهم في عملية توضيح المواقف . يمكننا تقسيم القوى في الضفة الغربية على أساس الفئات التالية :

ـ مجموعة رؤساء البلديات الذين جاء بهم الحكم الهاشمي في انتخابات العام ١٩٦٤ على أساس قانون الانتخابات الاردني الصادر في العام ١٩٥٥ ـ الذي يحق بموجبه الانتخاب فقط للرجال الذين يتجاوز عمرهم ٢١ سنة والذين يدفعون ضرائب بلدية لا تقل عن مئة ليرة اسرائيلية سنويا وعلى ان يكونوا من اصحاب الاملاك ـ (عدد رؤساء البلديات الذين تم انتخابهم على اساس القانون المذكور كان ٢٣ رئيس بلدية في الضفة الغربية ، تم منذ الحرب استبدال اربعة منهم : استقال رئيسا بلديتي نابلس وسلوان ، وشغل نائباهما المنصب ، كما أبعد رئيس بلدية رام الله (نديم الزرو) الى الضفة الشرقية وحل نائبه محله . وتوفي رئيس بلدية يعبد واستلم نائبه مكانه ولم تعين سلطات الحكم الاسرائيلي أي رئيس بلدية جديد) ، يضاف الى هذه المجموعة غالب اعضاء مجالس البلدية والعائلات المرتبطة بهم (اذ ان عقلية الارتباط العائلي ما زالت تسود بين ابناء شعبنا في الداخل) ، وهذه المجموعة مرتبطة تقليديا وبشكل عام بالحكم الهاشمي في عمان ، لان مصالحها ظلت مؤمنة على اساس هذا الارتباط بعد ان سمحت السلطات الاسرائيلية المحتلة باستمرار هذه المصالح دون ارباك أو تعقيد .

ـ مجموعة موظفي الادارة الاردنية ، وهذه المجموعة استفادت في ظل الاحتلال بحصولها